

السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية

كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

مع الإشارة إلى تجربة الصين

New industrial policies: enhancing comparative advantage as an entry point

for upgrading within global value chains

with reference to the Chinese experience

سميحة جديدي * جامعة الوادي (الجزائر)

ملخص: ينص مبدأ الميزة النسبية على أن تخصص كل دولة في المنتجات التي تمتلك فيها عوامل إنتاج وفيرة ووفقا لذلك تخصص البلدان النامية في الإنتاج كثيف العمالة أو في تصدير الموارد الطبيعية والسلع الأساسية، وتخصص البلدان المتقدمة في المنتجات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا ضمن سلسلة القيمة العالمية. إن الاعتماد على المزايا النسبية في التقسيم الدولي للعمل قد أدى إلى تعميق تخلف وتبعية البلدان النامية، وظل الكثير منها أسيرا للأنشطة الإنتاجية منخفضة القيمة المضافة وبالتالي حرما من جني مكاسب الاندماج بالاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية، ويعد توجيه السياسات الصناعية نحو تعزيز الميزات النسبية الديناميكية أحد مداخل الخروج من مأزق التخصص الضحل وفقا للمزايا النسبية التقليدية والارتقاء في سلسلة القيمة باتجاه الأنشطة الإنتاجية الأعلى قيمة مضافة ما يسمح بتعميق الآثار التنموية للتحرير التجاري والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاح: سياسات صناعية حديثة؛ ميزة نسبية ديناميكية؛ سلاسل القيمة العالمية؛ ارتقاء

تصنيف JEL: E 61 ; F 620

Abstract:

The principle of comparative advantage provides that each country specializes in products with abundant production factors, accordingly developing countries specialize in labor-intensive production or the export of natural resources and commodities, and developed countries specialize in capital-intensive products and technology. The reliance on comparative advantages in the international division of labor has deepened the underdevelopment and dependency of developing countries, many of which have been captivated by low-value-added productive activities, thereby depriving them of the benefits of integration into the global economy and global value chains. The orientation of industrial policies towards the promotion of dynamic comparative advantages allows the reduction of specialization according to traditional comparative advantages and the upgrading of the value chain towards higher value-added productive activities, thus deepening the developmental effects of trade liberalization and integration into global value chains.

Keywords: new industrial policies; dynamic comparative advantage; global value chains, upgrading.

Jel Classification Codes : F 620 ; E 61

I تمهيد:

وفقا لمبدأ الميزة النسبية فإن البلدان النامية تخصص في الأنشطة الإنتاجية كثيفة اليد العاملة غير الماهرة في حين تخصص البلدان المتقدمة في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا ورأس المال في سلسلة القيمة العالمية، إلا أن اعتماد البلدان النامية لسنوات على هذا النمط من التخصص حرمها من جني مكاسب ذات أهمية رغم قيامها بتحرير أسواقها وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية، في ظل ذلك تحتاج البلدان النامية الى المفاضلة بين التخصص وفقا للميزة النسبية الحالية أي التخصص في الأنشطة منخفضة التكنولوجيا وكثيفة اليد العاملة، وبين التخصص في الأنشطة مرتفعة التكنولوجيا والتي تفتقر فيها لميزة نسبية حاليا لكنها قد تمتلك فيها إمكانيات محتملة لنمو الإنتاجية، وقد نجحت عدة بلدان من شرق آسيا في التحول من الصناعات والأنشطة كثيفة اليد العاملة غير الماهرة إلى التخصص في الصناعات كثيفة المحتوى التكنولوجي.

تأسيسا على ذلك نطرح السؤال التالي:

كيف يمكن للسياسات الصناعية الحديثة تعزيز الميزات النسبية الديناميكية بالبلدان النامية وتحقيق الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية؟ وللإجابة على السؤال المطروح سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع محاور أساسية:

أولاً: تطور مناهج وأدوات السياسات الصناعية

ثانياً: الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

ثالثاً: الميزات النسبية الديناميكية من منظور سلاسل القيمة العالمية

رابعاً: تجربة الصين في تعزيز الميزات النسبية الديناميكية

II تطور مناهج وأدوات السياسات الصناعية:

لقد تطورت مناهج وأدوات السياسة الصناعية مع تغيرات الفكر التنموي وتغير الظروف الاقتصادية العالمية، بداية من مرحلة إحلال الواردات، ثم مرحلة ترويج الصادرات وتوجه الدول نحو تطوير البنية التحتية والتخصص في المنتجات عالية التقنية، وصولاً الى السياسات الصناعية التي تستهدف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية¹:

1.II السياسات الصناعية في ظل إحلال الواردات:

في ظل حماية الواردات تعتبر الحماية الفعلية أهم مؤشر لنجاح هذه السياسة وتصحيح إخفاقات السوق الناجمة عن الوفورات الخارجية. وقد طبق نموذج إحلال الواردات في دول شجعت القطاع الخاص على خوض غمار التنمية الصناعية من خلال توفير الحماية للصناعات الناشئة عن طريق فرض معدلات تعرفه جمركية، توجيه القروض، تثبيت سعر الصرف والتحكم في سوق الصرف. وفي تجارب دول أخرى تكفلت الحكومات بعملية بناء الصناعات الوطنية عن طريق شركات القطاع العام في الصناعات التحويلية. وفي معظم تجارب دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا التي طبقت هذه السياسة أدت الحماية المفرطة والتدخل في تحديد الأسعار والأجور الى حدوث اختلال هيكل في الاقتصاد، مما أدى الى تعرضها الى أزمة كبيرة منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم تمثلت بارتفاع قوي في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية وارتفاع شديد في قيمة الدولار.

II. 2. السياسات الصناعية في ظل ترويج الصادرات:

اتجهت دول جنوب شرق آسيا والدول التي حاكت هذه التجربة الى تطبيق سياسة إحلال واردات مرنة قدمت الحماية الكافية لظهور صناعة ناشئة، وقد تمكنت هذه الدول مبكرا من خوض غمار تجربة التصدير والتحول الى دول صناعية حديثة، واتجهت الى اعتماد سياسة تنموية ذات توجه خارجي ودعم صادرات السلع التحويلية. وبالرغم من أن هذه الدول لا تمتلك موارد طبيعية ولا ميزة نسبية موروثة الا أنها تمكنت من التحول الى دول صناعية حديثة، وهناك نقاش طويل حول أسباب نجاحها إلا أن السياسات الصناعية التي انتهجتها تلقى حيزا رحبا ضمن تفسير أسباب النجاح، إضافة لتمكنها من الانتقال التدريجي من الحماية واحلال الواردات الى التوجه الخارجي، وطبيعة السياسات الصناعية الانتقائية التي طبقتها هذه الدول.

II. 3. السياسات الصناعية الحديثة: هناك ثلاثة أنواع من السياسات الصناعية²، السياسات الأفقية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي برمته، سياسات الصناعة الانتقائية (العمودية)، والسياسات الصناعية الحديثة والتي تعزز الروابط لتحسين دور البلد في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية³.

- **السياسات الصناعية الأفقية:** وهي تركز على اللبنة الأساسية للاقتصادات الوطنية كالتعليم والصحة والبنية التحتية ونفقات البحث والتطوير، وعلى الرغم من أن هذه المجالات توفر فرصا جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص إلا أن القطاع العام يلعب دورا مهما في توفيرها على نطاق واسع.
 - **السياسات الصناعية العمودية:** تكون السياسات الصناعية المحلية انتقائية عندما تعطي الأولوية لصناعات أو نشاطات معينة على الصعيد الوطني.
 - **السياسات الصناعية الموجهة الى سلاسل القيمة العالمية:** وهي تتجاوز التركيز المحلي الى استخدام الروابط الإقليمية التي تؤثر على موقع البلد في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية. وتشتمل السياسات الصناعية التي تأخذ بالاعتبار الحقائق الجديدة لسلاسل القيمة العالمية للتدابير التقليدية، خصوصا تنظيم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف المستخدمة في سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، واليوم تركز السياسات الصناعية الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية أكثر على تقاطع الجهات الفاعلة المحلية والعالمية، وتأخذ بالاعتبار قوة الشركات الرائدة والموردين العالميين، وتستجيب لضغوط المنظمات غير الحكومية.
- ويختلف هذا النوع من السياسات الصناعية باختلاف نوع سلسلة القيمة فهناك سلاسل تنطوي على التخصص الرأسي وأخرى بطبيعتها تعد سلاسل إضافة القيمة:

سلاسل التخصص الرأسي: حيث يتم تجزئة سلسلة القيمة بحيث تخصص الشركات بصورة متزايدة في الأنشطة الأساسية وتتعهد بالأنشطة غير الأساسية لمصادر خارجية وهو ما يؤدي إلى تجزؤ عملية الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات الفرعية، ويمكن القيام بهذه الأنشطة بصورة متزامنة وليس هناك حاجة للقيام بجميع المراحل في نفس الموقع وبالتالي فهي أكثر ملائمة للتجزؤ العالمي، وكلما زاد عدد مراحل سلسلة القيمة كلما زاد احتمال التخصص الرأسي ويحدث هذا في الصناعات التحويلية حيث يتم تجميع المنتجات النهائية باستخدام مجموعة من المكونات وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من القدرات غير الأساسية يتم نقله للخارج فإن السياسات التي تتناول تعزيز سلاسل القيمة المتخصصة رأسيا تتصل أساسا بالسياسة التجارية، مثل إزالة الحخصص والتعريفات الجمركية على الواردات، تقلص حوافز لتشجيع الصادرات، التخلص من البيروقراطية عند الحدود... مع استكمال إجراءات تيسير التجارة بسياسات انشاء الهياكل الأساسية للبنية التحتية مثل الموانئ والمطارات، والوصول الفعال لشبكة الانترنت، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة مع ما توفره من حوافز للمستثمرين. كما يوجد سياسات لتشجيع الارتقاء في هذه السلاسل بهدف التواجد في الشرائح الأكثر عائدا في السلسلة ويتم هذا على

مستوى الشركة باتباع مسار الارتقاء عبر مراحل الأربعة (من العملية إلى المنتج ثم الوظيفة وانتهاء بالسلسلة القطاعية) وقد ظهر هذا المسار في الاقتصادات الآسيوية التي نجحت أولا في دخول سلسلة القيمة من خلال تجميع تصاميم الشركات الرائدة، ومع تحسن كفاءتها وزيادة القدرات انتقلت من التجميع إلى التصنيع وادماج نسبة أكبر من المكونات المحلية الصنع، وتطورت قدرات الشركة بما يسمح بتطوير المنتجات والتصاميم الخاصة بها، وبعد فترة تمكن بعضها من احراز الارتقاء الوظيفي وذلك بخلق العلامة التجارية الخاصة بها أو الحصول على العلامة التجارية لشركة دولية معروفة، وأخيرا وبإتقان المهارات المطلوبة في سلاسل منافسة تنتقل الشركة إلى سلسلة جديدة. ومسار الارتقاء هذا عادة ما يتم تعزيزه بدعم من الحكومة، ويشمل الدعم تعزيز النظم الوطنية للابتكار ذات الصلة بالقطاع، وتنمية الموارد البشرية والحوافز المالية لتشجيع البحث والتطوير والابتكار.⁴

سلاسل إضافة القيمة: وهي تنطوي على عمليات متسلسلة لإضافة القيمة في كل مرحلة من مراحل السلسلة، وتشكل المدخلات الأولية نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي، وتمثل سلسلة إنتاج وتجهيز الكاكاو وتحويله إلى شوكولا مثالا على هذا النوع من السلاسل والذي يتألف من مراحل متتابعة لا يمكن تنفيذها بالتوازي خلافا للنوع الأول من السلاسل. وهذا الاختلاف ينعكس على هيكل التجارة الدولية، وتقدر دراسة مشتركة للمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن نحو 75% من التجارة العالمية تحدث في إطار سلاسل القيمة العالمية، وأن السلاسل المتخصصة رأسيا تنمو بسرعة أكبر من سلاسل إضافة القيمة، إلا أنه في حالة إفريقيا فإن أكثر من 75% من الصادرات هي من نوع سلاسل إضافة القيمة وهو ما يعكس تخصص إفريقيا في قطاع الموارد. وهذا النوع من السلاسل يتطلب تصميم سياسات صناعية بهدف بناء الروابط من أجل تعميق القيمة المضافة، ويوجد ثلاث مجموعات من الروابط في قطاع الموارد، أولها الروابط المالية والتي استولت فيها الدولة على إيرادات الموارد واستخدمت لتشجيع التنوع في قطاعات غير متصلة بقطاع الموارد، والنوع الثاني هو روابط الاستهلاك حيث أن التنمية الصناعية يحفزها الطلب الناجم عن الدخول المتحققة في قطاع الموارد، والمجموعة الثالثة تتعلق بالإنتاج وهي الروابط الخلفية مع صناعات الامداد في المراحل الأولى والروابط الأمامية مع قطاعات التصنيع في المراحل النهائية.⁵

وتعرف **السياسات الصناعية الحديثة** بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تهدف الى التدخل لانتقاء ودعم عدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وامكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية. وهي تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، حجم ونوعية وتوجهات الاستثمار العام، وبرامج المشتريات العامة، ودعم البحث والتطوير والبرامج الرئيسية لخلق القطاعات أو الأنشطة الوطنية الواعدة إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسية، وسياسات المنافسة وتدابير منع الاحتكار."⁶

وهناك ثلاث اختلافات رئيسية تميز السياسات الصناعية الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية⁷:

- **الموردين العالميين**: بدلا من قيام الشركات الرائدة باستثمارات كبيرة فإن السياسات الصناعية الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية تكشف عن مفهوم متطور لأنماط التنظيم الصناعي الذي ظهر مع بروز سلاسل القيمة العالمية. حيث تعتمد الشركات الرائدة على الموردين والوسطاء العالميين لتنسيق العمليات، المدخلات والخدمات المتخصصة، وتطالب مورديها بامتلاك حضور عالمي، وبالتالي فإن الموردين وليس الشركات الرائدة من يقوم بالعديد من الاستثمارات الجديدة التي تسعى البلدان النامية إلى الاستحواذ عليها، وفي كثير من الأحيان يولد الموردون الجزء الأكبر من الصادرات أيضا. علاوة على ذلك فإن أكبر الموردين يخدمون عملاء متعددين وبالتالي فإن نجاح الاستثمارات ليس بالضرورة مرتبطا بنجاح أي شركة رائدة لوحدها.
- **المصادر العالمية والتخصص في سلسلة القيمة**: للسياسات التي تعزز الروابط مع سلاسل القيمة العالمية أهداف مختلفة تماما عن السياسات التي تهدف لبناء صناعة محلية متكاملة رأسيا. حيث يمكن للسياسات استهداف مواقع محددة في سلسلة القيمة.

ويمكن أن تكون هذه المنافذ لأنشطة ذات قيمة أعلى تناسب القدرات القائمة، والتي يمكن أن تزود الأسواق المحلية أو أسواق التصدير. ويفترض هذه النوع من التخصص في سلسلة القيمة الاعتماد المستمر على المدخلات والخدمات المستوردة. ويشير الاعتماد على مصادر عالمية إلى أنه لا يمكن من حيابة سلسلة القيمة بأكملها لكنه يضمن المشاركة الدائمة في التقنيات والمعايير المتقدمة، والتعرف على أفضل الممارسات في الصناعة.

■ الانتقال إلى أعلى سلاسل القيمة العالمية: تشجيع الموردين العالميين على إنشاء مرافق داخل البلد له مزايا في الأجل الطويل، ويمكن لكبرى الشركات الاعتماد على الموردين العالميين لعدد كبير من المدخلات والمخرجات من الإنتاج إلى التصميم، ومن الامدادات إل التسويق والتوزيع. ومن شأن ذلك أن يقلل من مخاطر وحواجز الدخول أمام الشركات المحلية ويوفر إمكانية الوصول إلى القدرات والحجم الذي يفوق بكثير ما هو متاح محليا ويضمن أن تكون المنتجات والخدمات محدثة. وطالما أن السياسات لم تؤد إلى رفع التكاليف إلى ما فوق المعايير العالمية فإن المنتجات ذات المستوى العالمي سوف تفتح أسواق التصدير.

ويمكن تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة في عدد من المجالات والأطر، حيث لكل منها الأدوات التي يمكن توظيفها للحد من الإخفاقات التي قد تمتع القطاعات والأنشطة الاقتصادية من النمو والتطور وهي تعمل كحزمة متكاملة يدعم بعضها البعض، وهي تتضمن⁸:

- سياسات الحوافز الاقتصادية الموجهة للأنشطة الاقتصادية: وتتضمن الحفاظ على مسار ثابت وقابل للتراكم لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر أي الاستدامة بمختلف معاييرها وضوابطها، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، تنظيم الأسعار، اتباع سياسات سعر الصرف المناسبة وتطبيق فعال للسياسات النقدية والمالية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية.
- سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي: وتتضمن السياسات العلمية والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية وتمويل البحوث الجامعية وإنشاء مراكز البحث ودعم البحث والتطوير.
- سياسات التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية وتوطين المعرفة والثقافة: من خلال سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للتنبؤ لتحديد أولويات البحوث الوطنية ودعم التدريب وتنفيذ برامج خلق المهارات والارتقاء والتعاون في مجال البحوث الدولية وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسات دعم الصناعات المنتقاة: وتتضمن إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة واستخدام الشركات المملوكة للدولة/الخصخصة، وإنشاء المرافق العامة وتوفير المدخلات اللازمة للعمليات الإنتاجية وتقديم وتسهيل التمويل.
- سياسات آليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات والإرادة السياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وسهولة الوصول والنفوذ إلى التمويل وتوفير التمويل طويل الأجل لدعم جهود التنمية.
- سياسات توزيع المعلومات: والتي تتضمن آليات العمل الجماعي وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية واستخدام الغرف التجارية وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية، وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية ونشر وتعميم التجارب الناجحة.
- سياسات تحسين إنتاجية الشركات وريادة الأعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، توفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزيز التسويق وإنشاء رأس المال المغامر.

III الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية:

تعد سلاسل القيمة العالمية نمطا حديثا للتجارة الدولية حيث تشترك عدة بلدان في انتاج السلع والخدمات ويتم تقاسم أنشطة عملية الإنتاج وفقا للمزايا النسبية والمطلقة لتلك البلدان، ووفقا لذلك تتخصص البلدان النامية في أنشطة الإنتاج والتجميع وتضطلع البلدان المتقدمة بعمليات البحث والتطوير والتسويق وامتلاك العلامة التجارية.

1.III منحى الابتسامة:

يمكن تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقدم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مروراً بمرحلة الإنتاج وصولاً إلى التسليم للمستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق والتوزيع".⁹

إلا أن مختلف مراحل سلسلة القيمة توفر فرصاً مختلفة لإضافة القيمة، وقد استخدم ستان شيه مؤسس شركة ACER نموذج "منحنى الابتسامة"، الذي يربط بين مراحل الإنتاج والقيمة المضافة ثم قام مودامي بعد ذلك بتطوير النموذج (الملحق 1) ليوّضح حوافز الشركات في الأسواق الناشئة للارتقاء في سلسلة القيمة، وأشار إلى أنّ الشركات التي تسيطر على الأنشطة في منتصف سلسلة القيمة لديها حوافز قوية للحصول على الموارد والكفاءات التي تمكنها من التحكم في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، وبالتالي تحرك صعوداً في سلسلة القيمة لالتقاط القيمة عندما تتحول من الأنشطة الملموسة والتصنيع إلى الأنشطة غير الملموسة.¹⁰

ويشير المنحنى إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، فأنشطة المنبع كالباحث والتطوير والتصميم، إلى جانب أنشطة المصب كالعلامة التجارية والتسويق، تشكل الحصص الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أنّ مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلاّ بالقليل من القيمة المضافة.¹¹

وقد ظلت البلدان النامية ولعقود من الزمن تتخصص في الأنشطة كثيفة اليد العاملة غير الماهرة في حين تتخصص البلدان المتقدمة في الأنشطة التي تعتمد على رأس المال المادي والبشري، الأمر الذي جعل بلدان العالم النامي حبيسة الأنشطة الإنتاجية منخفضة القيمة المضافة ضمن سلسلة القيمة العالمية، وبعد الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية أمراً بالغ الأهمية من أجل تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية القيمة والحد من الآثار السلبية لسلطة المشترين والمصنعين العالميين، لذا ينبغي على البلدان النامية العمل على ذلك من خلال الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، عن طريق بناء القدرات التكنولوجية والابتكار بما يسمح لهذه البلدان بالمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية القيمة العالمية.¹²

2.III مداخل الارتقاء في سلسلة القيمة:

ينطوي الارتقاء على الإستراتيجيات التي تستخدمها البلدان والمناطق والشركات، والأطراف المعنية الاقتصادية للحفاظ على-أو تحسين- موقعهم في الاقتصاد العالمي.¹³ وتعد عملية الارتقاء في سلسلة القيمة أفضل استراتيجية للحفاظ على ديمومة المشاركة في سلاسل القيمة، وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة¹⁴، والتقليل من سلطة المشترين العالميين، اذ يشير واقع تجربة البلدان النامية إلى أن اقتصر الشركات في البلدان النامية على أنشطة منخفضة القيمة المضافة يجعلها عرضة لسيطرة الشركات الرائدة ويضعف المواقف التفاوضية للموردين.

وقد صنّفت دراسة جيلاني¹⁵ العوامل المحددة للارتقاء في سلسلة القيمة إلى عوامل داخلية ويقصد بها الجهود الداخلية للشركة الموجهة لتحقيق الارتقاء، وعوامل خارجية وتشمل ثلاث مؤثرات وهي:

■ الكفاءة الجماعية للتكتل الذي تنتمي له الشركة؛

■ حوكمة سلسلة القيمة¹⁶؛

■ أنماط التعلم والابتكار في القطاع الصناعي.

ويرتبط الارتقاء بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف.

كما قدمت دراسة همفري وشميتز تصنيفا يمكن ان تستخدمه الشركات في توجيه جهودها الداخلية في ارتقاء سلسلة القيمة، وقسمت فيه الترقية إلى أربع فئات رئيسية، وهي¹⁷:

■ ترقية العملية: زيادة القيمة المضافة من خلال تحقيق كفاءة عملية الإنتاج، ويتم ذلك عبر إعادة هندسة العمليات، وإدخال التكنولوجيا المتفوقة.

■ ترقية المنتج: الارتقاء بالمنتج برفع القيمة المضافة من خلال الانتقال إلى خطوط إنتاج وحدات ذات قيمة مضافة أعلى (تطوير المنتج مثلا).

■ ترقية الوظيفة: الارتقاء الوظيفي في سلسلة القيمة الداخلية للشركة بزيادة التقاط القيمة من خلال التركيز على الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة (التحول من التصنيع إلى التصميم مثلا).

■ ترقية السلسلة القطاعية: الارتقاء بين سلاسل القطاعات وهي استراتيجية تستخدم فيها الشركة المعرفة الوظيفية التي تمتلكها للتوسع في وظيفة في سلسلة أخرى لقطاع صناعة مختلفة.

هذه الأنماط المختلفة للارتقاء توفر إطارا يسمح بفهم كيفية وصول البلدان للمنافذ ذات القيمة العالية والمستدامة في الاقتصاد العالمي¹⁸.

IV الميزات النسبية الديناميكية من منظور سلاسل القيمة العالمية:

إنّ الأساس النظري للتجارة الدولية مستمد من قانون الميزة النسبية الذي يعود لمئتي عام مضت، والذي ينص على الإنتاج عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة أقل، فنظرا لوجود قيود على الموارد وعناصر الإنتاج من الصعب على دولة ما أن تحقق الاكتفاء الذاتي وتنتج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها لأن ذلك سيؤدي إلى سلع أقل جودة وتنوعا، لذا تتيح التجارة الدولية للبلدان العمل على إنتاج ما تجيده وبيعه إلى البلدان الأخرى مقابل السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا. ويشار إلى التوزيع الجغرافي لعملية الإنتاج عادة بسلاسل القيمة العالمية أو شبكات الإنتاج الدولية والتي تديرها الشركات الرائدة والشركات متعددة الجنسيات، وفي إطار سلاسل القيمة العالمية تكتسي المزايا النسبية المطلقة ووفرة وندرة عناصر الإنتاج دوراً هاماً في التوزيع الجغرافي لأنشطة الإنتاج، ومثل كل اقتصاد أو صناعة حلقة في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة، وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج والمتمثلة في: العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم.

1.IV التقسيم الدولي للعمل وفقا للمزايا النسبية:

تقوم الشركات في الدول المتقدمة بنقل جزء من أنشطتها إلى الخارج وخصوصا نحو الدول النامية، ويرجع جزء من تحقيق الأرباح جزاء التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج، للاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج بين مختلف الدول، حيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير

السلع التي تستخدم فيها عوامل إنتاج وفيرة لديها، وعلى هذا الأساس تتخصص الاقتصادات النامية والتي تتميز بوفرة نسبية في العمالة غير الماهرة بإنتاج وتصدير منتجات كثيفة العمالة غير الماهرة، أي التجميع النهائي للمنتجات، بالإضافة إلى الامداد بالموارد الأولية الطبيعية؛ وبالمثل فإن الدول كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة تتخصص في تصدير المنتجات الوسيطة، وأعمال التصميم والبحث والتطوير.¹⁹

من هنا فإن «الميزة النسبية» وثيقة الصلة بإنشاء سلاسل القيمة العالمية، فاختيار موقع الإنتاج يدور حول الكفاءة أي وضع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الموقع الأفضل من ناحية التكلفة، ومقارنة تكاليف الإنتاج مع تكاليف نقل النشاط إلى الخارج، وتشمل الأولى تكاليف الأجور، الحوافز والإعانات، التكنولوجيا ورأس المال، أما الثانية فتتضمن تكاليف نقل النشاط ومخاطره. وقد قامت شركات في دول كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة بنقل الأنشطة كثيفة العمالة غير الماهرة إلى الدول المجاورة لها طالما أن الميزة التي تحصل عليها تفوق التكاليف المرتبطة بنقل النشاط للخارج.²⁰ إلا أن التخصص لم يعد يقوم على التوازن العام للميزة النسبية للبلدان في إنتاج السلع النهائية، ولكن على الميزة النسبية للمهام التي يقوم بها البلد في مرحلة ما من سلاسل القيمة العالمية.²¹

إن اعتماد البلدان النامية على المزايا النسبية الموروثة قد جعلها حبيسة الأنشطة الإنتاجية منخفضة القيمة المضافة وبالتالي أدى إلى محدودية مكاسب البلدان النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أن الدخل المتولد عن عملية الإنتاج لا يتم توزيعه بالتساوي، إذ تستأثر أنشطة ما قبل الإنتاج (البحث والتطوير والتصميم) وأنشطة ما بعد الإنتاج (العلامة التجارية والتسويق) بمعظم القيمة المضافة المتولدة عن عملية الإنتاج وهي الأنشطة التي تتمركز في اقتصاديات البلدان المتقدمة، في حين لا تغطي أنشطة الإنتاج إلا بالقليل من القيمة المضافة وهي الأنشطة التي يتم توطينها في اقتصادات البلدان النامية، وتبعاً لذلك فإن الآثار الإنمائية الناتجة عن اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية أو شبكات الإنتاج الدولية عادة ما تكون محدودة.

إنّ التباين في الدخل المتولد عن قطاعات التصنيع والقطاعات غير التصنيعية يرجع لسببين، الأول هو انخفاض المنافسة في القطاعات غير التصنيعية، إذ تقوم الشركات الرائدة باستخدام أدوات العلامة التجارية وحقوق الملكية الفكرية للحفاظ على الميزة النسبية لهذه الأنشطة، والسبب الثاني يتمثل في الطبيعة التنافسية للمراحل الأدنى من سلسلة القيمة (تصنيع الأجزاء والمكونات والتجميع) والتي عزّزها الانفتاح التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة ما أدى إلى ارتفاع المنافسة في قطاعات التصنيع.²²

لهذا ينبغي على البلدان النامية العمل على الارتقاء في سلسلة القيمة باتجاه الأنشطة الأعلى قيمة مضافة، بهدف الاستحواذ على المزيد من القيمة المضافة، وهو ما يحتم إعادة النظر في تخصص البلدان النامية في الأنشطة كثيفة العمالة والاتجاه نحو تعزيز الميزات النسبية الديناميكية.

IV.2 الميزات النسبية الديناميكية:

رغم أن موقع كل دولة في سلسلة القيمة من حيث مراحل الإنتاج يرتبط عادة مع ميزته النسبية، وبالرغم من أن المزايا النسبية هي هبات طبيعية إلا أنه في الاقتصادات الحديثة أضحت المزايا النسبية من صنع الانسان، لذلك من الممكن لدولة ما لديها ميزة نسبية في المهام كثيفة العمالة غير الماهرة أن تمتلك مستقبلاً ميزة نسبية في المهام كثيفة التكنولوجيا، وبالتالي فإن مفهوم «الميزة النسبية الديناميكية» أمر بالغ الأهمية لفهم سلاسل القيمة العالمية، ومن الجدير بالذكر أن التحولات في الميزة النسبية غالباً ما تشكّله السياسات الصناعية والتجارية لحكومات البلدان ولشركاتها التجارية.²³

تاريخياً، لم تكن الميزة النسبية للأنشطة ثابتة فقد تغيرت مع مراحل التصنيع، ففي المراحل الأولى من التصنيع خلقت الزراعة الآلية وتكنولوجيا الإنتاج الضخم ميزة نسبية في السلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس، وأدت الزيادة في تكاليف العمالة والإنتاجية إلى تحول الميزة النسبية إلى إنتاج السلع مثل الآلات والمعدات مما أدى إلى تحفيز الشركات والإنتاج كثيف العمالة إلى الانتقال إلى الخارج. وفي المرحلة الثالثة من التصنيع أدى ارتفاع الإنتاجية وتكاليف العمالة في هذه الصناعات إلى جعل الإنتاج غير مربح ولذلك تم نقل الإنتاج

كثيف العمل ورأس المال إلى الخارج وأصبحت البلدان المتقدمة تعاني من إزالة التصنيع، وتوجهت البلدان المتقدمة نحو الاستثمار في الخدمات وفي قطاعات مبنية على تقنيات المعلومات المتقدمة مثل الصناعات الصحية والمالية²⁴.

وقد واجهت نظريات التجارة الكلاسيكية صعوبة في تفسير النمط المتغير للميزة النسبية حيث شهدت بعض البلدان النامية تحولا في ميزتها النسبية نحو أنشطة مختلفة، لذلك فالميزة النسبية لا تعبر عن الهبات الطبيعية والموارد الوطنية فقط بل إنها تتغير باستمرار استجابة لخلق المعرفة والمهارات المحلية.

إنّ الميزات النسبية تتحدد جزئيا عن طريق الهبات في عوامل الإنتاج المعروفة، وتمثل العوامل التكنولوجية واقتصاديات الحجم وتمايز المنتجات عوامل أخرى لتفسير الميزات النسبية، ومع ذلك فإن هذه العوامل رغم أنها تقدم تفسيرات معقولة لأنماط التجارة الدولية إلا أنها لا تفسر بالكامل التغيرات في التخصص الدولي. وفي الصناعات البسيطة ذات تكاليف التعلم المنخفضة تتحدد الميزة النسبية من خلال نظرية هكشر-أولين، حيث يكون التعلم من خلال تجميع السلع الوسيطة المستوردة كافيا، إلا أن هذا التعلم يصبح غير كاف عندما تصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدا أو متطلبات السوق أكثر صرامة، وحتى في صناعات الملابس مثلا فإن هناك حاجة لبذل الجهود لرفع الإنتاجية والجودة وإدخال ممارسات إدارية جديدة قبل أن يصبح المنتج مصدرا للميزة التنافسية. حيث تُفسّر جهود الحصول على التكنولوجيا ديناميكية الميزة النسبية عبر الشركات والقطاعات، فإنشاء الميزة النسبية في بعض قطاعات التصنيع لا يعتمد على الموارد ولكنه نتيجة للجهود التكنولوجية المستمرة والموجهة بشكل جيد على مستوى الشركات وبالتالي فإنه وعلى ضوء مفهوم التكنولوجيا والتغير التكنولوجي تكتسب الشركات أهمية خاصة في تحليل ديناميات الميزة النسبية، فكتساب القدرات التكنولوجية إلى جانب الهبات الثابتة من عوامل الإنتاج يمكن الشركات من الاستفادة منها بكفاءة²⁵.

وتعتمد قدرة البلدان النامية على الانتقال من تكييف التكنولوجيا البسيطة في مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة إلى التكنولوجيات المتطورة وأنشطة البحث والتطوير على عوامل داخلية وخارجية، وتتعلق العوامل الداخلية بالشركة أو النظام نفسه، مثل: قاعدة المهارات، فرص التمويل، تدفقات المعرفة، قدرات التعلم الداخلية من حيث عدد العمال المهرة، وفرص التدريب. وإذا ما تم توجيه العوامل الخارجية بشكل مناسب فإنها سوف تعزز قدرة الشركات على التعلم، وهذه العوامل تشمل: تراخيص التجارة، التكنولوجيا المتاحة من مصادر محلية أو أجنبية، معايير الجودة الدولية التي قد تلزم بها الشركات المحلية وفرص الاستفادة من التكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر. وتساعد كلاً من العوامل الداخلية والخارجية على الانخراط في عملية التعلم التكنولوجي، لذلك فإن بناء القدرات التكنولوجية واستدامتها يتوقفان على تعزيز جميع العوامل التي تساعد في هذه العملية، ويمكن للسياسات الصناعية تحقيق ذلك²⁶.

3.IV. توجيه السياسات الصناعية نحو تعزيز الميزات النسبية الديناميكية:

في ظل وجود تكاليف التعلم وفشل الأسواق يعتمد اكتساب القدرات التكنولوجية بشكل أساسي على مدى قدرة الحكومة على التعامل مع هذه الإخفاقات، في حين يتم تجاهل هذا الجانب في نظريات التجارة التقليدية والتي تفترض أسواق تنافسية تماما. ويمكن للحكومات أن تشجع على الاستحواذ على الميزات النسبية بعدة طرق، حيث تختلف السياسات العامة للتطوير التكنولوجي والقدرة التنافسية الدولية وفقا للسماح الهيكلية المحددة لكل بلد، نظرا لأن سبب التدخل لمعالجة إخفاقات السوق يعتمد على طبيعة وتكلفة هذه الإخفاقات ووجود وكفاية الحلول المستندة إلى السوق، وأيضا قدرة الحكومة على تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية الصحيحة. فعلى سبيل المثال ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات العامة في بلدان أمريكا اللاتينية وجود الشركات عبر الوطنية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والديون الخارجية المرتفعة، وهجرة الأدمغة والأنظمة التعليمية المتخلفة. وقد تحدثت الإخفاقات في كل من أسواق العوامل وأسواق المنتجات، ففي أسواق العوامل قد تحدثت الإخفاقات في البنية التحتية المادية ورأس المال البشري وأسواق العمل والأسواق المالية والبنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا. أما في أسواق المنتجات فقد ينشأ الفشل من السلوك المناهض للمنافسة في أسواق

احتكار القلة، وارتفاع تكاليف التعلم للوافدين الجدد لا سيما في الأسواق الدولية، ونقص المعلومات وارتفاع تكاليف المعاملات والتعاقد²⁷.

ومع ذلك يجب موازنة مزايا التدخل ضد خطر التدخلات غير الفعالة، إن خطر "فشل الحكومة" موجود دائماً وخاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى المهارات والمؤسسات والقدرات الإدارية لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة، ويمكن تفسير التباين الكبير للنجاحات والإخفاقات في العالم النامي باختلاف مدى نجاعة الحكومات في حث الشركات على الاستفادة الفعالة من المعرفة التكنولوجية المتاحة. إلا أنّ وجود بعض الإخفاقات لا يعني أن فشل الحكومة يعد أمراً لا مفر منه بالنظر إلى العدد المتزايد من تجارب التنمية الناجحة مع وجود تدخلات انتقائية مصممة تصميمًا جيدًا. وهناك دور إضافي يمكن للسلطة العامة أن تضطلع فيما يتعلق باكتساب الميزة النسبية الديناميكية وهو زيادة وتحسين هبات البلد من العوامل، فهناك حاجة إلى عمال ومهندسين متخصصين لتنفيذ جميع أنشطة التغيير التكنولوجي، لذا تعد الاستثمارات في رأس المال البشري من العوامل الأساسية في تعزيز الميزات النسبية الديناميكية²⁸.

قد تؤدي التجارة الحرة إلى الحد من الرفاهية إذا كانت طبيعة الميزة النسبية للاقتصاد تؤدي إلى الإخفاق في التخصص في القطاعات التي تكون فيه إمكانات التعلم عن طريق العمل كبيرة مقارنة بشريكه التجاري، إلا أنه هناك إمكانية لعكس هذا النمط من التخصص الدولي، ويتوقف ذلك على معدلات التعلم المحتملة في إطار تدخلات السياسات الصناعية، وهو ما يتطلب تقييم ديناميات الإنتاجية والمسار الزمني اللازم لتحقيق الميزة النسبية. ومن خلال هذه التدخلات سيكون للبلد ميزة نسبية ديناميكية في قطاع التكنولوجيا الفائقة وسيتم تقليل ميزته النسبية الساكنة الأولية في القطاعات المنخفضة التكنولوجية بمرور الوقت، أي سيتم عكس النمط الأولي للميزة النسبية الساكنة. وهكذا قد تختلف أنماط الميزة النسبية الديناميكية اختلافاً كبيراً في ظل أنظمة التجارة الحرة أو في وجود الدعم عبر السياسات الصناعية، وهذا يقودنا إلى علاقة الارتباط بين الميزة النسبية الديناميكية والظروف التي قد تتحسن فيها السياسات التجارية والصناعية الانتقائية. وأحد الأسباب المهمة في استخدام الميزة النسبية الديناميكية هو أن النمط الحالي للبلد من المزايا النسبية الثابتة قد يعمل ضد مصالحه الطويلة الأجل، وبدلاً من ذلك يجدر باقتصادات البلدان النامية أن تخصص في القطاعات التي قد تتمتع فيها بمزايا ديناميكية مختلفة.

إلا أن توجيه السياسات الصناعية نحو دعم القطاعات التي لا يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية ثابتة حالية ينبغي أن يتم تصميمها بناءً على أن الميزة النسبية الثابتة في هذا القطاع ستتحقق في المستقبل، لذلك فإن الشرط الضروري لهذا الانعكاس للنمط الأولي للميزة النسبية الثابتة هو أن يكون للاقتصاد المحلي ميزة نسبية ديناميكية في القطاع المدعوم. وهكذا، كما هو الحال في التجربة الإنمائية لشرق آسيا يمكن للاقتصاد أن يواجه مفاضلة بين الميزة النسبية الثابتة والديناميكية (أو بين الأنماط الحالية والمستقبلية للميزة النسبية الثابتة). علاوة على ذلك فإن حقيقة أن النمط الأولي للميزة النسبية الثابتة يجب عكسه حتى يؤدي الدعم لتحسين الاقتصاد يعني أن السياسة التجارية أو الصناعية الانتقائية يجب أن تكون مؤقتة. ومع ذلك ومن أجل الوصول إلى نتيجة مرضية، يجب مقارنة معدلات نمو الإنتاجية وتطور الميزة النسبية في إطار الدعم مع القيم المقابلة في ظل التجارة الحرة، وفي الواقع تنطوي هذه المقارنة على تقييم للأنماط المختلفة للميزة النسبية الديناميكية في إطار كل من الدعم عبر السياسات الصناعية من جهة وفي ظل التجارة الحرة من جهة أخرى²⁹.

V تجربة الصين في تعزيز الميزات النسبية الديناميكية:

تعد الصين من أسرع اقتصادات الأسواق الناشئة نمواً حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.6% سنة 2018، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 8759 دولار أمريكي جاري نفس السنة³⁰. ويتكون هيكل صادراتها من 94% منتجات مصنعة³¹. ومنذ بدء المسار التنموي للصين منتصف القرن الماضي سجلت السياسات الصناعية حضوراً واسعاً وتطورت أدواتها مواكبة تحرر الدولة الاقتصادي وانفتاحها على العالم، حيث شهدت الصين في البداية استخدام السياسات الصناعية التقليدية الأفقية مع استخدام

أدوات السياسات الانتقائية التي كانت مسموحة آنذاك، من خلال فرض الحماية والدعم الحكومي بهدف بناء القدرات المحلية الاقتصادية والإنتاجية والتنموية، ومع الانفتاح الاقتصادي توجهت إلى توظيف أحد أهم أدوات السياسات الصناعية الحديثة والمتملة في التوسع في تأسيس المناطق الصناعية الخاصة، وهي المناطق التي تتمتع بالكثير من المزايا والحوافز والتي مثلت أداة لتوجيه هياكل الإنتاج في الدول نحو اكتساب وتوطين العديد من المزايا النسبية والتنافسية نتيجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر³².

وحديثاً طبقت الصين سياسات صناعية حديثة من خلال الخطة التنموية الخمسية رقم 12 للصين والتي تهدف إلى إعادة توجيه النمو نحو التوازن والاستدامة، كما حددت الخطة مجموعتين من السياسات ومناطق العمل لتحقيق تلك الأهداف، تضمنت المجموعة الأولى سياسات تطوير وإعادة هيكلة الأنشطة والصناعات التقليدية والتي تمتلك فيها مزايا نسبية ساكنة (تصنيع المعدات-بناء السفن-صناعة السيارات-الحديد والصلب-المعادن غير الحديدية-مواد البناء-البتروكيماويات-الصناعات الخفيفة-المنسوجات) حيث يتم السعي إلى تعزيز الاستفادة من الكفاءات ووفورات الحجم. وتضمنت المجموعة الثانية تعزيز وتطوير صناعات جديدة وواعدة ذات طابع استراتيجي وهي الأنشطة التي تمتلك فيها مزايا نسبية ديناميكية، خاصة ما تعلق بالمحالات التالية: الطاقة وحماية البيئة، صناعات الجيل الجديد لتكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الحيوية، تصنيع المعدات الراقية، الطاقات المتجددة والطاقة النووية، سيارات الطاقة الجديدة. ولتحقيق ذلك حددت الخطة آلية لإنشاء صناديق حكومية تمويلية خاصة بتطوير هذه الصناعات والأنشطة الاستراتيجية الجديدة³³.

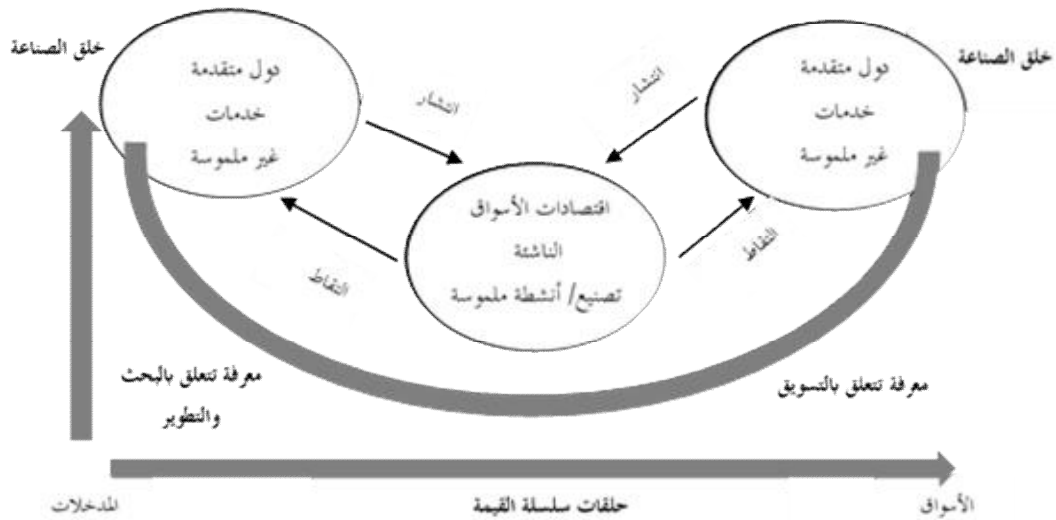
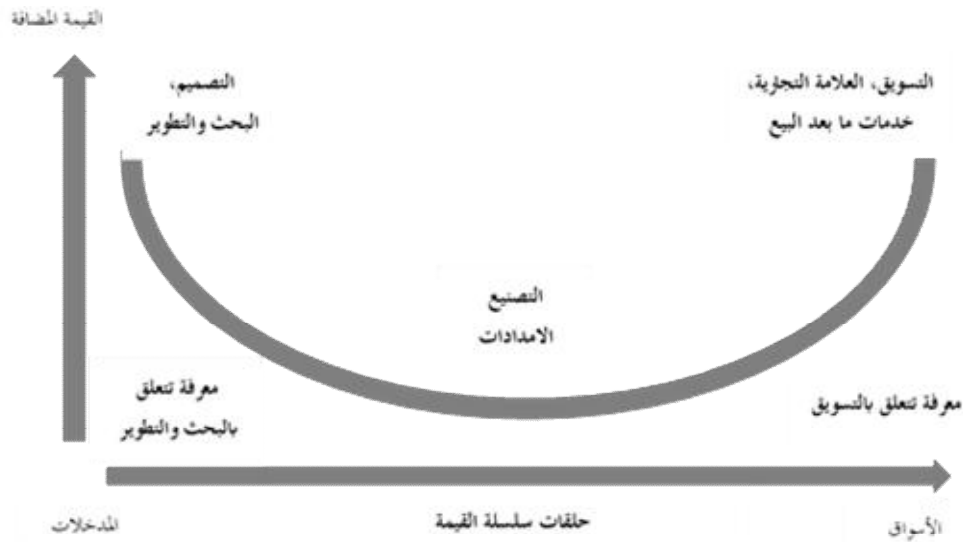
وقد شهدت الصين تحولاً في أنشطتها وصناعاتها من التخصص في الأنشطة والصناعات منخفضة المحتوى التكنولوجي وكثيفة العمالة إلى التوجه نحو الصناعات والأنشطة كثيفة التكنولوجية ورأس المال.

VI الخلاصة:

ختامنا نؤكد على حقيقة أن اعتماد البلدان النامية على التخصص في الأنشطة التي تمتلك فيها ميزات نسبية مورثة كوفرة اليد العاملة غير الماهرة أو توافر الموارد الطبيعية وضعها تحت سلطة الشركات الرائدة، لذا ينبغي عليها إعادة النظر في نمط التخصص المعتمد على الميزات النسبية المورثة والذي جعلها حبيسة الأنشطة الإنتاجية منخفضة القيمة المضافة والتوجه نحو تعزيز الميزات النسبية الديناميكية من خلال تصميم السياسات الصناعية التي تدعم أنشطة وقطاعات معينة كثيفة التكنولوجية والتي ترى بأنها تمتلك فيها مزايا نسبية في المستقبل وإمكانات لنمو الإنتاجية. حيث أن تعزيز الميزات النسبية الديناميكية يعد أحد مداخل الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية باتجاه أنشطة أعلى قيمة مضافة ما يسمح للبلدان النامية خاصة بتعظيم مكاسب الاندماج بالاقتصاد العالمي وبالتالي تعظيم الآثار التنموية. وقد تمكن عدد من البلدان النامية معظمها من شرق آسيا، وعلى رأسها كوريا والصين من الخروج من مأزق التخصص في أنشطة التجميع والتركيب أو كمورد للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الميزات التي تعتمد على رأس المال المادي والبشري وحقت تنمية اقتصادية ومعدلات نمو مرتفعة.

- ملاحق :

الشكل 1: منحني الابتسامة



Source: Ram Mudambi, Location, control and innovation in knowledge-intensive industries, *Journal of Economic Geography* 8.5: 699-725. 2008, p 46.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ السياسات الصناعية في ظل العولمة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، مارس 2012، ص: 9-11
- ² يتجاوز مفهوم السياسات الصناعية الحديثة التعريف الضيق للسياسات الصناعية والذي يركز حول حماية الصناعات الناشئة وتقدم الدعم المباشر لها وهو يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، ويتسع نطاقه ليشمل كل السياسات المساندة والداعمة للتنمية الصناعية وتوجيهها نحو التصدير لذا فإن مجالات تطبيقها لا تتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. لتفصيل أكثر راجع:
- السياسات الصناعية في ظل العولمة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 120، مارس 2012.
- ³ Gary Gereffi, A global value chain perspective on Industrial policy and development in Emerging markets. *Duke J. Comp. & Int'l L.* 24 (2013): 433-458.p 446
- ⁴ Raphael Kaplinsky, Mike Morris, Thinning and thickening: Productive sector policies in the era of global value chains, *The European Journal of Development Research* 28.4: 625-645., 2016, p 6-8, 16-18, 20-21.
- ⁵ Raphael Kaplinsky, Mike Morris, Op.Cit, pp 21-23.
- ⁶ نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017، ص: 6
- ⁷ WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE , global value chains in a changing world, edited by Deborah k. Elms and Patrick Low, 2013, pp 353-355:
- ⁸ نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.
- ⁹ Koen, De Backer, and Sébastien Miroudot, **Mapping global value chains**, 2014, p 4.
- ¹⁰ Jan Hauke Holste, Local Firm Upgrading in Global Value Chains: A Business Model Perspective, **Springer**, 2015, pp 5-6
- ¹¹ Park, Albert, Nayyar, Gaurav, Low, Patrick, **supply chain perspectives and issues: a literature review**, WTO Publication, 2013, p 32
- ¹² UNIDO, **Value chain diagnostics for industrial development**, UNIDO working paper, Vienna, 2009, p 13.
- ¹³ Gary Gereffi, and Joonkoo Lee, Economic and social upgrading in global value chains and industrial clusters: Why governance matters, *Journal of Business Ethics*, 133.1: 25-38, p 27, 2013.
- ¹⁴ WB, **Joining, upgrading and being competitive in global value chains**, April 2013, p 29.
- ¹⁵ Elisa Giuliani, Carlo Pietrobelli, Roberta Rabellotti, Upgrading in global value chains: lessons from Latin American clusters. *World Development*, 33. 4: 549-573, 2005.
- ¹⁶ لأكثر تفصيل حول حوكمة سلاسل القيمة العالمية وفرص الارتقاء للموردين من البلدان النامية، أنظر: سميحة جديدي، سعد جرمون، التجمعات الصناعية" ضمن "سلاسل القيمة العالمية" كاستراتيجية لترقية الصناعة بالبلدان النامية، دراسة تجمعات صناعة مكونات السيارات بالهند للفترة 2009-2016، الملتقى الدولي الأول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، 6-7 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- ¹⁷ The World Bank, **Joining, Upgrading and being competitive in global value chains**, Op.Cit, pp 29-30.
- ¹⁸ Gereffi, Gary, Humphrey, John, Kaplinsky, Raphael, Introduction: Globalisation, value chains and development. *IDS bulletin* 32.3: 1-8, 2001, p 5.
- ¹⁹ Albert Par, Gaurav Nayyar , Patrick Low, **Supply chain perspectives and issues: A literature review**, WTO Publication, 2013, p 29 .
- ²⁰ Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, Op.Cit, p ³⁰.
- ²¹ OMC, IDE-JETRO, **La structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en Asie de l'Est**, 2011, p ⁴.
- ²² Abhijit Das, and Zaki Hussain, **Global Value Chains: Asymmetries, Realities and Risks**, Centre for WTO Studies Working Paper No.36 2017, pp 12-17.
- ²³ Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, Op.Cit, pp 32- 33.
- ²⁴ <https://insights.knoema.com/2019/07/10/world-trade-and-the-end-of-the-second-age-of-globalization/> (12/08/2019)
- ²⁵ Carlo Pietrobelli, on the theory of technological capabilities and developing countries dynamic comparative advantage in manufacturres, 1997, pp 10-11.
- ²⁶ UNCTAD, **technology and innovation report 2015**, fostering innovation policies for industrial development, 2015, pp 22-23.
- ²⁷ Carlo Pietrobelli, op.cit, p 11
- ²⁸ Ibid, p 12
- ²⁹ Stephen james redding, dynamic comparative advantage and the welfare of trade, 1999, pp 34-35.
- ³⁰ World development indicators: databank.worldbank.org, on the link: <https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators> (04/08/2019)
- ³¹ Générale profile: unctadstat.unctad.org, on this link : <http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/004/index.html> (17/08/2019)
- ³² نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- ³³ المرجع السابق، ص 20